دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2017) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

الحاج العربي منصوري
إلياس الشاهد

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2020 **المجلد–** *8* **العدد.***01*

الصفحات 111 الى 130

E-ISSN 2676-2218
P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

****

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583

****

للاستشهاد بهذا المقال

منصوري الحاج العربي، الشاهد إلياس ، (2020)، " دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2017) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) "، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 8. العدد 01، ص 111-130.

دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2017) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

Study the causal relationship between government spending and the balance of payments in Algeria for the period (2000-2017) using vector autoregressive model (VAR)

الحاج العربي منصوري [1]

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي، (الجزائر)

Larbi0101@gmail.com

إلياس الشاهد

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي، (الجزائر)

Chahed_ilias@yahoo.fr

تاريخ الارسال:05./10./2020 تاريخ المراجعة:19/11/2020 تاريخ القبول:25./11./2020.

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري كنموذج من الدول النامية خلال الفترة (2000-2017)، وذلك باستخدام المنهج القياسي والتحليلي باستخدام برنامج Eviews9 ، و بالتحديد تطبيق نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VECM). تحليل التباين ودوال الاستجابة لرد الفعل واعتمدنا على دراسة سلوك إجمالي الإنفاق الحكومي في تفسير رصيد ميزان المدفوعات الجزائري. وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار انجل -جرانجر للسببية للكشف على العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري. واتضح وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات. وكما قمنا باختبار جوهانسن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين فوجدنا عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : إنفاق حكومي؛ ميزان المدفوعات؛ اقتصاد جزائري؛ اختبار انجل –جرانجر؛ تكامل مشترك.

تصنيف جال: C32، C40، H70، F10، H50.

Abstract: This study aims at identifying the causal relationship between government expenditure and the balance of payments in the Algerian economy as a model for developing countries during the period 2000-2017 using the standard and analytical method using Eviews 9 and the VECM method. Analysis of variance and reaction response functions Based on a study of the behavior of total government expenditure in the interpretation of the Algerian balance of payments balance. In light of this, the Granger's causality test was used to detect the causal relationship between government expenditure and the balance of payments in the Algerian economy and a causal relationship was found in one direction of government expenditure to the balance of payments. Just as we tested Johansen to verify a long-term relationship between the two variables, we found that there was no correlation between government expenditure and balance of payments in the Algerian economy during the study period.

[1] المؤلف المرسل

Key words: Government Expenditure; Balance of Payments; Algerian Economy; Joint Integration; Granger Test.
JEL classification: H50 ; F10 ; H70 ; C40 ; C32.

المقدمة :

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة إذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال سنة ما الذي بدوره ينعكس على الوضع الاقتصادي العام للدولة :الصادرات، الواردات، حركة رؤوس الأموال ... إلخ. وعلى اعتبار أن كل عملية من العمليات المدرجة فيه ينتج عنها إما دخول للعملات الأجنبية أو خروجها بحيث يتم تسجيل هذه العمليات في سجل ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة مفسرة عن هذه المعاملات، والتي قد ينتج عنها اختلال في الميزان مما يستدعى تدخل الدولة لإعادة التوازن وذلك بانتهاج عدة سياسات اقتصادية منها السياسة النقدية والتجارية والسياسة المالية التي تتدخل بأدواتها ومنها الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، بحيث اختلفت الدول بتطبيق هذه السياسة وفق لمميزاتها وظروفها الاقتصادية والأهداف المرجوة منها.

و إذ أن ظاهرة تزايد النفقات العامة هي من الظواهر الشائعة في عالمنا المعاصر، وكما هو معلوم فإن لتزايد النفقات العامة بمعدل أسرع من تزايد الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى توسيع الفجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات على إعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعيًا تأخذ المحروقات ما يقارب 96% من صادرات البلد، الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة لتدبير الموارد اللازمة لتغطية الفجوات المالية التي يخلفها هذا التزايد المستمر، بطريقة تجنب البلاد الاضطرابات الحاصلة في ميزان مدفوعاتها.

وبصفة خاصة تكمن الإشكالية العامة في ما يلي: **هل توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر؟ وما هو اتجاه هذه العلاقة السببية؟** وللإجابة على هذه الإشكالية نطلق من فرضية أساسية وهي هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر. و تحليل و كشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من (2000-2017). و بناء وصياغة نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت لدراسة طبيعة العلاقة بين كل من تزايد الإنفاق الحكومي والانخفاض أو العجز الدائم لميزان المدفوعات في الدول النامية وخاصة في الجزائر.

نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات على المدى القصير والطويل، وأهم الدراسات نجد:

-**دراسة: Shaghil Ahmed (1987)**"الإنفاق الحكومي والميزان التجاري وشروط التبادل التجاري في التاريخ البريطاني" بحيث استخدام الباحث البيانات البريطانية في تلك الفترة. في الإطار الزمني المفتوح الكبير للاقتصاد، والذي يحمل فيه تكافؤ ريكاردي، يتنبأ بتأثير أكبر للتغييرات المؤقتة في الإنفاق الحكومي على العجز التجاري أكثر من التغييرات الدائمة. علاوة على ذلك، فإن التحول النقي بين الديون والضرائب لن يكون له أي تأثير على التدفقات التجارية. وتعطي النتائج بعض الدعم لهذه الفرضيات، على الرغم من أنها حساسة لفترة العينة وطريقة تحليل الإنفاق الحكومي. كما توجد علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي وشروط التبادل التجاري.

-**دراسة: Roel Beetsma وآخرون (2008)**"آثار صدمات الإنفاق العام على الموازين التجارية وعجز الميزانية في الاتحاد الأوروبي". حيث قام الباحثين بالتحقق في عواقب الزيادة في الإنفاق العام من أجل الموازين التجارية و عجز الموازنة في الاتحاد الأوروبي باستخدام الـ VAR، في حين أن الأدب يميل إلى معاملة نسبة الميزان التجاري / الناتج المحلي الإجمالي كمتغير واحد، ووفقا للدراسة تشير التقديرات إلى أن زيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي يكون لها أثر بنسبة 1.2% في الإنفاق العام. والزيادة في الواردات وانخفاض الصادرات هي المسئولة على عجز الميزان التجاري بسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي كأثر. إضافة للزيادة في النفقات يكون لها أثر عجز في الميزانية بنسبة 0.7% مما يشير إلى الأهمية المحتملة لفرضية العجز التوأم للإتحاد الأوربي.

-**دراسة:Selim Kayhan وآخرون (2013)**"النفقات الحكومية والعجز التجاري في تركيا: تحليلات المجال الزمني ومجال التردد". الغرض من هذه الدراسة هو تحديد السببية بين العجز التجاري والنفقات الحكومية في الاقتصاد التركي. بحيث قام الباحثين بإستخدام أساليب تحليل نطاق التردد القائم على عملية Toda- Yamamoto و bootstrap. وتشير النتائج التي تم الحصول عليها من كلا الطريقتين إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بين العجز التجاري والنفقات الحكومية. ويختلف تحليل السببية لمجال النفقات الحكومية إلى العجز

التجاري موجودة في الأجلين القصير والمتوسط، في حين أن السببية تمتد من العجز التجاري إلى النفقات الحكومية في المدى القصير والطويل.

- **دراسة: موسى الرو ابدة (2002)**"فجوتي الإنفاق الحكومي و الميزان التجاري و نمو الدين العام في الأردن". تناقش هذه الورقة بالتحليل دوال الإنفاق العام والدين العام والصادرات والاستيراد، كما تضع الحلول المناسبة لتقليص هاتين الفجوتين، وتدل نتائج الانحدار الخطي و غير الخطي للدالات الأربع المستخدمة في النموذج، بأن الإنفاق الحكومي يتأثر بدرجة كبيرة بالضرائب غير المباشرة وخاصة تلك التعاريف الجمركية المفروضة على الإستيرادات والصادرات على السلع، كما يتأثر بصافي الميزان التجاري إلى حد كبير أيضا ونسبيا بالدخل والناتج المحلي الإجمالي.

-يظهر أن الإنفاق الحكومي لا يتأثر بزيادة حجم السكان فقط و هذه هي نتيجة طبيعية.

-أما بالنسبة للدالتين (الصادرات و الإستيرادات)، فإن هناك علاقة خطية مباشرة بين القيمة المضافة الصناعية والصادرات، كما يستدل ذلك من الأهمية الإحصائية لمعامل متغير القيمة الصناعية نسبة لمتغير الصادرات. أما بالنسبة للإستيرادات فإن نتائج الانحدار الخطي تشير إلى أهمية مباشرة للإنفاق الخاص و سعر الصرف على حجم الإستيرادات إلا أنه يلاحظ كذلك أن متغير الإنفاق الحكومي لا يرتبط ارتباطا مباشرة لكل من فجوة الدين العام أو الإستيرادات.

1.الإطار النظري للإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات

يشمل هذا الجزء دراسة الجوانب النظرية لكل من متغيرات الدراسة المتمثلة في: الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

1.1.تعريف الإنفاق الحكومي

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين و الاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

-يمكن القول أن النفقات العامة:"هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة" (فليح، ص89، 2008)،

-وتعرف أيضا بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" (حسين، ص11 ،2001).

من خلال هذين التعريفين نستنتج أن هناك ثلاثة أركان أساسية للإنفاق الحكومي وهي كالأتي:

-الركن الأول: الشكل النقدي.

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن ما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، واجتماعية أو غيرها(ناشد،ص27، 2006).

-الركن الثاني : النفقة العامة يصدرها شخص عام.

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام (ناشد،29، 2006). ويقصد بالشخص العام كل من: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

-الركن الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجات عامة.

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة (الهيتي و الخشالي، ص34، 2005)،

2.1.2.مفهوم ميزان المدفوعات.

تحتاج الدول إلى وسيلة معلوماتية لتركيز العلاقات الاقتصادية المختلفة للبلد مع بقية دول العالم، وتعرف هذه الوثيقة في الأدبيات الاقتصادية بميزان المدفوعات Balance of payements، والتوازن في ميزان المدفوعات يعكس درجة الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني متجسدا في استقرار القيمة الخارجية للعملة عبر آلية نظام الصرف المتبع.

1.2.1.تعريف ميزان المدفوعات.

يُعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.

-يُعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا سنة) وبين المقيمين في تلك الدول وغير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها تجاه العالم الخارجي (أبو شرار، ص214، 2015).

-ومن وجهة نظر صـندوق النقد الدولي فهو بيان إحصـائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويتألف من حسـاب السـلع و الخدمات، وحسـاب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي، ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات، يسـجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة (صندوق النقد الدولي، ص 09، 2009).

2.2.1.مكونات ميزان المدفوعات

إن تعدد واختلاف العمليات الاقتصادية حتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام من أجل تيسير وتسهيل عملية التسجيل فيه.

.عموديا: ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما:

أ-الجانب الدائن: وتسـجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية (الصادرات)وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

ب-الجانب المدين: وتسـجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دولة أخرى (الفار، ص84، 1991)

.أفقيا: هناك عدة تقسـيمات لميزان المدفوعات، إلا أن دليل ميزان المدفوعات ووضـع الاستثمار الدولي في طبعته السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2009، قسم ميزان المدفوعات إلى أربع أقسام رئيسية، وتتمثل فيما يلي:

أ-حسـاب العمليات الجارية: يعرض تدفقات السـلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين(صـندوق النقد الدولي، ص 09، 2009). ويتكون من مجوعة مهمة من الحسابات وهي كما يلي:

-حسـاب السـلع والخدمات (الميزان التجاري): ويقصـد به رصـيد العمليات الجارية، أي المشـتريات والمبيعات من السـلع والخدمات (يونس،ص181، 2007)،. فهو إذن الفرق بين قيمة الصـادرات وقيمة الواردات السـلعية والخدمية خلال مدة زمنية محددة، ويمكن تقسيمه إلى قسمين وهما:

- ✓ **الميزان التجاري السـلعي (ميزان التجارة المنظورة):** ويتضـمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدولة الجمركية (عوض الله، ص66، 2005). وحسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فإن الصادرات السلعية يتم تقييمها بالقيمة (FOB)*، بينما يتم تقييم الواردات بالقيمة(CIF)**.

✓ **الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة)**: ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، مثل: خدمات النقل والتأمين وخدمات السياحة و السفر إلى جانب الخدمات المتنوعة الأخرى (عوض الله، ص66، 2005).

-حساب الدخل الأولي: يبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، ويتمثل في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى ، ويشمل الدخل الأولي المداخيل التالية (صندوق النقد الدولي، ص 183-201، 2009): تعويضات العاملين–توزيعات الأرباح–الأرباح المعاد استثمارها.

-حساب الدخل الثانوي: يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل فيما بين الاقتصاديات، وقد تتخذ التحويلات شكلا نقديا أو عينيا، أما التحويلات الرأسمالية فتقيد في الحساب الرأسمالي.

ب-حساب العمليات الرأسمالية: يعرض القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المُنْتَجَة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المُنْتَجَة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر (صندوق النقد الدولي، ص 09، 2009).

ج-حساب العمليات المالية: يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية.

د-حساب السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة في الحالات التالية:

-الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

-قد تؤدي ضـرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصـاح عن مشـترياته العسـكرية من أسلحة و عتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

3.2.1.وظائف وأهمية ميزان المدفوعات.

وظائف ميزان المدفوعات: هناك عدة وظائف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

- ✓ مقياس درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي.
- ✓ المادة الرئيسة للتخطيط الاقتصادي.
- ✓ أداة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي (الفكي،2005).
- ✓ يوضح درجة نمو قطاعات الاقتصاد في الدولة.
- ✓ يعكس تأثير الدخل بالنشاط الخارجي.
- ✓ مؤشر لثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية (نصر الدين ، 2016).

أهمية ميزان المدفوعات: تعددت أهمية ميزان المدفوعات نوجز منها ما يلي:

- ✓ يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.
- ✓ مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمر الدولة.
- ✓ تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير لكثير من الظاهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- ✓ يسمح بالتنبؤ بأسعار الصرف.
- ✓ يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد (سامي، 1994).

2.الطريقة والأدوات:

سـيتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسـية التي تسـاعد على تفسـير العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات ونمذجتها.

1.2.متغيرات النموذج:

بحيث يتم في هذا الجزء التعريف بمتغيرات الدارسة ومصادر تجميع البيانات ومنها تحليلها وفق الفترة المدروسة.

1.1.2.فترة الدراسـة ومصـادر البيانات :تمتد فترة الدراسـة من 2000 إلى 2017، ويُعلل اختيار هذه الفترة بالضـبط لأنها تعتبر الانطلاقة الفعلية بعد اجتياز الجزائر للعشـرية السـوداء التي اقتحمت الجزائر في التسـعينيات بحيث كان اهتمام السـلطة هو الاسـتقرار

الأمني وفقط، وقد قمنا بتجميع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من مصدر الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

2.1.2.نموذج الدراسة:

$$BF = \beta_0 + \beta_1(GEXP) + \mu_t$$

BP :ميزان المدفوعات بالمليون دولار(المتغير التابع).

GEXP :الإنفاق الحكومي بالمليون دولار(المتغير المستقل).

β_0 ، β_1 :مَعْلَمَات النموذج.

μ :حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

t :الزمن أي قيمة المتغير في السنة t.

3.1.2.تحليل البيانات:ومن خلال الشكل البياني رقم (1)يمكن تحليل المعطيات على النحو التالي:

شكل رقم 01: تطور إجمالي الإنفاق الحكومي ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 -2017)

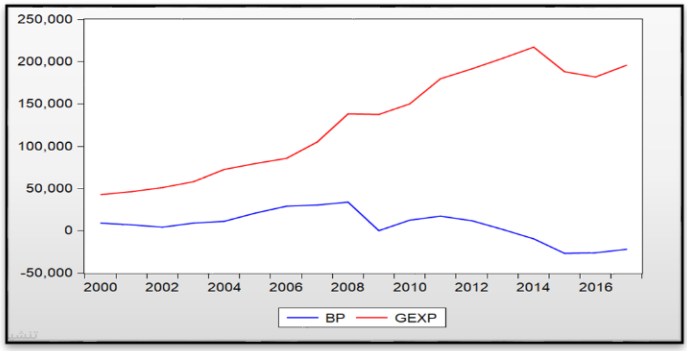

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

أ-وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2000–2017:بحيث نقسم الفترة إلى جزأين:

-الجزء الأول من 2000–2010:تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية. نلاحظ من الشكل رقم (1)تحسن مستمر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار

سـنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سـنة 2008. وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الـذي يعود إلى انخفاض سـعر البترول بنسبة 37,73% مقارنة بسـنة 2008، بصـفته يمثل القناة الرئيسـية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا. هذا مما يدل على اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا.

-الجزء الثاني من 2011–2017: يعد تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخـارجيـة لسـنـة 2010، تميزت سـنتي 2011 و 2012 بتعزيز قـابليـة اسـتمرار ميزان المدفوعات. بحيث قل أداء ميزان المدفوعات في 2012 (12 مليار دولار) مقارنة مع سـنة 2011، ويرجع هذا أسـاسـا للارتفاع الملحوظ لواردات السـلع للسـنة الثانية على التوالي بعد الاستقرار النسبي المسجل خلال الفترة 2008 –2010. ومع ذلك كان أداء ميزان المدفوعات أقل شـأنا في سـنة 2013 (11,87 مليار دولار)، ويرجع هذا أسـاسـا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق لتقلص الصادرات من المحروقات.

وأدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014، إلى أول عجز للرصـيـد الجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سـنـة 1998، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السـلع المقدر بـ 11,8%، أدى التراجع الحاد في أسـعار البترول في سـنة 2015، بنسـبة 47,1%، إلى عجوزات في الحسـاب الجاري وكذا في الرصـيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر بـ 9,2 مليار دولار و27 مليار دولار على التوالي.

وفي سـنة 2016، أدى الانخفاض المسـتمر في أسـعار البترول بنسـبة 15,2% إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15,6%. ومع ذلك، سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6,1%، المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند (مداخيل عوامل الإنتاج)، في الحد من العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار.

وسـمح ارتفاع أسـعار البترول في سـنة 2017 (20,2%)، وكذا الصـادرات من المحروقات، بتقليص عجز الحسـاب الجـاري إلى 12,6% من إجمـالي النـاتج الـداخلي، لكن يبقى هـذا المستوى من العجز مرتفعا، مما يستوجب جهودا إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي، على المدى القصير، وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات.

ب-وضـعـيـة إجمـالي الإنفـاق الحكومي خلال الفترة من 2000–2017: عرف حجم الإنفـاق الحكومي في الجزائر تـذبـذبـا خلال الفترة (2000-2017) حيث أخـذ بـالتزايـد المسـتمر في معدلاته، ويرجع ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرية تتمثل بصورة رئيسية في انخفاض

قيمة النقد أو العملة، إضافة إلى تعديل وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات، وازدياد عدد السكان واتساع إقليم الدولة، أما الأسباب الحقيقية فتتمثل في أسباب سياسية أمنية واقتصادية ومالية.

بحيث شهدت هذه الفترة (2000-2014)نمو متسارع لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر والناجمة أساسا من ارتفاع أسعار البترول التي من شانها تم تحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى سياسة توسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعيات والأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

ومن سنة 2015 إلى سنة 2017 في هذه الفترة مرت الجزائر بأزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الاعتماد على سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة التي أربكت ماليتها العامة، ودفع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للنفط الخام الحكومة الجزائرية لخفض الإنفاق إلى 9%خلال سنة 2016.

3.التحليل القياسي للدراسة: لإجراء التحليل القياسي، تم إتباع الخطوات الآتية:

1.3.استقرارية السلاسل الزمنية: يستلزم إجراء اختبار التكامل المتزامن أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية، نعتمد على اختبارات جذر الوحدة(Unit Root Tests)، والتي تتضمن عدة أنواع من الاختبارات ،منها اختبار ديكي -فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)، بحيث يتمثل فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة(Unit Root)، أي أنها غير مستقرة، والفرض البديل يتمثل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها مستقرة.

الجدول رقم 01: نتائج اختبارات جذر الوحدة ديكي -فولر الموسع (ADF).

المتغيرات	المستوى(Level)		الفرق الأول (1st Difference)	
	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه
BP	-0.759	-1.568	-3.849	-4.070
GEXP	-0.911	-1.178	-3.210	-3.227

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Eviews 9.

على ضوء نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع، يتضح أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين غير مستقرتين عند المستوى بحيث تحتوي على جذر وحدودي باعتبار أن القيم المحسوبة أقل

تماما من القيم الحرجة لـــــ **(Mackinnon)**، ففي هذه الحالة نرفض فرضـية اتجاه التحديدي TS، أما السـلاسـل الزمنية للمتغيرين عن طريق الفروق من الدرجة (DBP) و(DGEXP) فهي مستقرة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى Integrated I(1) ، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة عند المسـتوى، ولكنها تصـبح سـاكنة في الفرق الأول، وهذا يعني أن هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة.

2.3.تحديد درجات التأخير في نموذج VAR :قبل القيام بعليمة الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير مسـارVAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين AIC وSC،وبالاسـتعانة بالجدول رقم (2) أدناه بحيث يظهر قيم هاذين المعيارين Akaike وSckwarz وجدنا أن درجة التأخير هي (P=1) وهي أدنى قيمة لأحد المعيارين(AIC=42.98)و(SC=43.26)، وبالتالي يمكن اختبار وتقدير النموذج VAR(1) والقيام باختبار جوهانسـن لتحديد علاقة التكامل وسنعتمد على 1 تأخير أو تباطؤ(بدرجة واحدة).

الجدول رقم 02: نتائج اختبار مدد التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GEXP BP
Exogenous variables: C
Date: 07/21/19 Time: 17:37
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-350.2045	NA	8.51e+17	46.96060	47.05501	46.95960
1	-316.3529	54.16263*	1.61e+16*	42.98038*	43.26360*	42.97737*
2	-315.0972	1.674211	2.42e+16	43.34630	43.81833	43.34127
3	-311.4708	3.868227	2.82e+16	43.39610	44.05695	43.38906

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

3.3.تطبيق اختبار جرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات: يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسـة، حيث يظهر اتجاه السببية: هل هو اتجاه أحادي، أم تبادلي، أم أنه لاتوجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات الجزائري؟. وذلك حسب ما يوضحه الجدول رقم (3). أن إجمالي الإنفاق الحكومي يسـبب في رصـيد ميزان المدفوعات الجزائري وذلك أن القيمة الاحتمالية(Prob=0.0306) وهي أقل من 5%، وعليه يتم قبول الفرض البديل أي أن إجمالي الإنفاق الحكومي يسبب في رصيد ميزان المدفوعات مع 1 فجوة زمنية عند مستوى الدلالة 5%. ولكن نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن رصيد ميزان المدفوعات لا يسبب في إجمالي

الإنفاق الحكومي وذلك أن القيمة الاحتمالية(Prob=0.1716) وهي أكبر من 5% ،وعليه يتم قبول الفرض العدم أي أن رصيد ميزان المدفوعات لا يسبب في إجمالي الإنفاق الحكومي. ومن هنا يتبين أن العلاقة السببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى رصيد ميزان المدفوعات، وليس العكس وبالتالي فإن العلاقة السببية أحادية الاتجاه.

الجدول رقم 03 : نتائج اختبار جرانجر للسببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/21/19 Time: 17:35
Sample: 2000 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BP does not Granger Cause GEXP	17	2.07597	0.1716
GEXP does not Granger Cause BP		5.78047	0.0306

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

4.3.اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: وقد عرفا كل من إنجل وجرانجر التكامل المشترك (Co-integration) بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات غير ساكنة(Non-stationary) لنموذج معين.

ويتبن من خلال الجدول رقم (4)،**عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل** وهذا ما يوضحه اختبار الأثر(Trace)غير معنوي ويعني أننا نرفض الفرض البديل (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرض العدم لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين بحيث نلاحظ القيمة الاحتمالية (Prob = 0.0804)أكبر من مستوى معنوية 5%.

ونلاحظ أيضا أنه في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen Value) غير معنوي ولا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين ويعني أننا نرفض الفرض البديل (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرض العدم لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين بحيث نلاحظ القيمة الاحتمالية (Prob = 0.3242)هي أكبر من مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم 04:نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)

باستخدام اختبار الأثر (Trace) و اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen Value)

Date: 07/21/19 Time: 17:57
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DBP DGEXP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.435020	14.09555	15.49471	0.0804
At most 1 *	0.308394	5.531074	3.841466	0.0187

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.435020	8.564480	14.26460	0.3242
At most 1 *	0.308394	5.531074	3.841466	0.0187

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9

5.3.تقدير نموذج VAR: وبالنظر إلى الجدول رقم (5)، وقيم معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني المبينة في الجدول رقم (2)ومن أجل التوفيق بينهما نختار فجوة زمنية واحدة عند تقدير نموذج VAR. وبالتالي يعطي الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج VAR كما يلي:

الجدول رقم 05 :المعاملات المقدرة لنموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/21/19 Time: 17:57
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DBP	DGEXP
DBP(-1)	0.218066	0.439448
	(0.26662)	(0.35750)
	[0.81790]	[1.22924]
DGEXP(-1)	-0.469750	-0.004133
	(0.21543)	(0.28886)
	[-2.18056]	[-0.01431]
C	2731.414	10333.76
	(3460.22)	(4639.69)
	[0.78938]	[2.22725]
R-squared	0.268836	0.124891
Adj. R-squared	0.156350	-0.009741
Sum sq. resids	1.49E+09	2.68E+09
S.E. equation	10714.73	14367.00
F-statistic	2.389939	0.927644
Log likelihood	-169.5119	-174.2049
Akaike AIC	21.56399	22.15062
Schwarz SC	21.70885	22.29548
Mean dependent	-1819.907	9327.148
S.D. dependent	11665.41	14297.53
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.59E+16
Determinant resid covariance		1.05E+16
Log likelihood		-340.4998
Akaike information criterion		43.31248
Schwarz criterion		43.60220

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

أما نموذج VAR المقدر فهو:

Y=0.218066Y(-1)– 0.469750X(-1)+2731.414... (1) المعادلة

X=0.439448Y(-1)– 0.004133X(-1)+ 10333.7...(2) المعادلة

نستنتج من المعادلة رقم (1):أن رصيد ميزان المدفوعات للسنة الجارية يتأثر بمعامل إيجابي لرصيد ميزان المدفوعات للسنة الماضية (1-)Y بقيمة 0.218066 وبقيمة سالبة(-0.469750) لإجمالي الإنفاق الحكومي للسنة الماضية (1-)X أيضا بالإضافة إلى قيمة ثابتة تقدر بـ2731.414.

ونستنتج من المعادلة رقم (2):أن الإنفاق الحكومي للسنة الجارية يتأثر بمعامل إيجابي لرصيد ميزان المدفوعات للسنة الماضية(1-)Y بقيمة (0.439448) وبقيمة سالبة (-0.004133) لإجمالي الإنفاق الحكومي للسنة الماضية (1-)X أيضا بالإضافة إلى قيمة ثابتة تقدر بـ 10333.76.

-ويتضح من الجدول رقم (5)أن قيمة معامل التحديد للعلاقة بين DGEXP و DBP تساوي 26.88% وهذا الدليل على الارتباط البسيط بين المتغيرين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات الجزائري، أما معامل التحديد المصحح بلغت قيمته 15.63% وهذا ما يدل على المتغير المستقل DGEXP يفسر المتغير التابع DBP بنسبة 15.63% والباقي تفسره متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

6.3.اختبار الجذور المقلوبة (العكسية) في نموذج VAR:تؤدي عدم إستقرارية النموذج إلى الوصول إلى نتائج مضللة وغير صحيحة لذلك لابد من اختبار الجذور المقلوبة أو العكسية في النموذج VAR المقدر والذي يوضح صلاحية أو جودة النموذج الموضحة في الشكل رقم (2)أن جميع الجذور داخل الدائرة الأحادية وهذا يعني أن **النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين**.

الشكل رقم 02 :اختبار الجذور المقلوبة أو العكسية في نموذج VAR

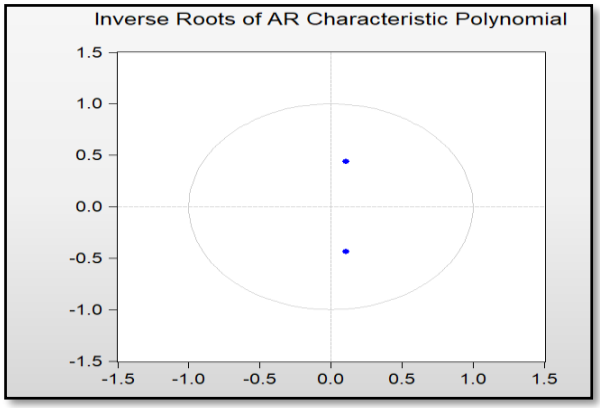

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

7.3.تحليل التباين:يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وباقي المتغيرات الأخرى، والجدول رقم (6)يوضح تحليل التباين لرصيد المدفوعات الجزائري.

-تبين نتائج تحليل مكونات التباين لرصيد ميزان المدفوعات في الجدول أدناه ،أن نسبة 100% من خطأ التنبؤ في تباين الرصيد خلال السنة الأولى تنسب للمتغير نفسه (BP)، أما في السنة الثانية فإن 79,36% من خطأ التنبؤ ترجع للمتغير نفسه(BP)في حين يساهم متغير إجمالي الإنفاق الحكومي (GEXP) بنسبة 20,63%، ويستمر هذا التذبذب في النسبة المقاربة لـــ 79% إلى أن تصل في السنة العاشرة 79,04% للمتغير التابع(BP)، و 20,95% لإجمالي الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم 06 : تحليل التباين لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

Variance Decomposition of DBP:

Period	S.E.	DBP	DGEXP
1	10714.73	100.0000	0.000000
2	12151.75	79.36773	20.63227
3	12469.00	79.50744	20.49256
4	12502.15	79.11847	20.88153
5	12518.52	79.05430	20.94570
6	12519.70	79.05321	20.94679
7	12520.34	79.04794	20.95206
8	12520.42	79.04819	20.95181
9	12520.43	79.04796	20.95204
10	12520.44	79.04796	20.95204

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

8.3.تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

سنحاول تحليل نتائج حدوث صدمة في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار انحراف معياري واحد على إجمالي الإنفاق الحكومي، ومدى استجابتها لهده الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشرة سنوات مقبلة والموضحة في الشكل رقم (3).

-أثر الصدمة في ميزان المدفوعات:

إن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في رصيد ميزان المدفوعات ،تقابلها استجابة سلبية للإنفاق الحكومي قدرها(10.000-) وحدة و تتوالى الاستجابة ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انعدام الاستجابة في الإنفاق الحكومي من السنة الثامنة إلى غاية السنة العاشرة وهذا ما يمثله الشكل (Response of DBP to DGEXP).

-أثر الصدمة في إجمالي الإنفاق الحكومي: إن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في إجمالي الإنفاق الحكومي، تقابلها استجابة إيجابية لرصيد ميزان المدفوعات قدرها 15.000 وحدة في السنة الأولى و تتوالى الاستجابة في السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انعدام الاستجابة في رصيد ميزان المدفوعات من السنة الثامنة إلى غاية السنة العاشرة والذي يمثلها الشكل(Response of DGEXP to DBP).

الشكل رقم 03 :مجموعة نتائج دوال الاستجابة الدفعية لرصيد ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي.

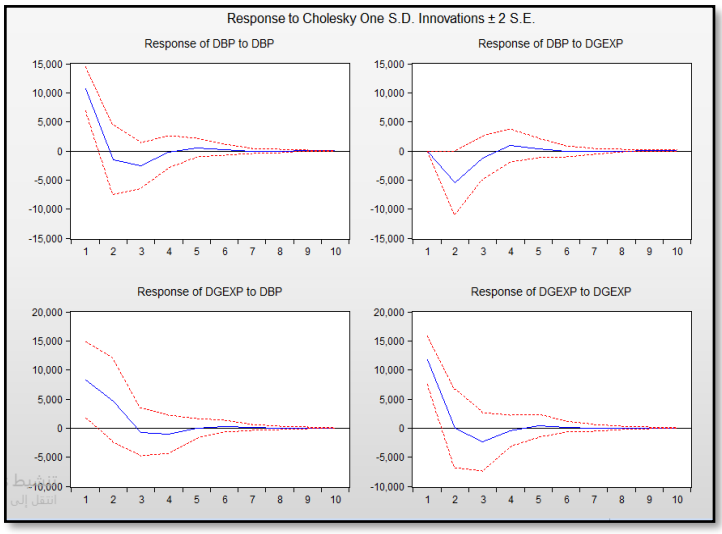

المصدر:مخرجات برنامج Eviews 9.

الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات

-النتائج :

-تبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار جرانجر للبحث على العلاقة السببية بين المتغيرين فتبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات، وعدم وجود علاقة سببية من ميزان المدفوعات إلى الإنفاق الحكومي أي أن الإنفاق الحكومي يسبب في ميزان المدفوعات وليس العكس وبالتالي تصبح العلاقة السببية أحادية الاتجاه.

-أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أنه لا يوجد تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

-ويبدو أن السياسة الحالية ذات النزعة الكينزية والمتمثلة في تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي خاصة في السنوات القليلة الماضية قد أثر على رصيد ميزان المدفوعات.

-أن تطور أسعار المحروقات العالمية نجد أنها تؤثر بصورة مباشرة على الإيرادات العامة الدولة الجزائرية من خلال الجباية البترولية، ومنه على النفقات العامة، فتحسن الأسعار يؤثر مباشرة في رصيد ميزان التجاري وبالتالي زيادة حجم الإنفاق الحكومي.

-ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الدولية.

-التوصيات:

-إتباع وسائل إجرائية تسهم في خفض الأعباء المالية، وتعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي، والاكتفاء بالضروريات والحاجيات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلة الميزانية العامة للدولة، وسياسات الاستيراد من الخارج للسلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتا.

-يتعين على الحكومة أن تقوم بإعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا، بأن تكون حذرة بشأن التوسع غير المبرر في الإنفاق الحكومي، ذلك أن هذا التوسع من غير المرجح أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى رصيد ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بوضع معايير لتقييم اتجاه سياسة الإنفاق في الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1.**Shaghil Ahmed** (1987), "Government spending, the balance of trade and the terms of trade in British history", *Journal of Monetary Economics*, 20(2), pp. 195-220.

2.**Roel Beetsma ; Franc Klaassen ; Massimo Giuliodori** (2008), "The effects of public spending shocks on trade balances and budget deficits in the European Union", *Journal of the European Economic Association.*

3.**Selim Kayhan, Tayfur Bayat, Bahadir Yüzbaşı** (2013)," Government expenditures and trade deficits in Turkey: Time domain and frequency domain analyses", *Economic Modelling, 5 ,* pp.153-158.

4.موسى الروابدة (2002)، "فجوتي الإنفاق الحكومي و الميزان التجاري و نمو الدين العام في الأردن" ، *مجلة العلوم الانسانية* ، العدد 17، الجزائر:جامعة الأخوة منتوري قسنطينة ،ص ص 69-83.

5.فليح حسين خلف (2008)، *المالية العامة* ، الطبعة الأولى، علم الكتاب الحديث، الأردن.

6.حسن مصطفى حسين (2001)، *المالية العامة* ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7.سوزي عدلي ناشد (2006)، *المالية العامة* ، الطبعة1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

8.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي(2005)، *المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة* ، دار المناهج، الأردن.

9.علي عبد الفتاح أبو شرار(2015)، *الاقتصاد الدولي نظريات والسياسات*، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.

11.صندوق النقد الدولي(2009)، *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، الطبعة السادسة.

12.الفار إبراهيم محمد(1991)، *سعر الصرف بين النظرية والتطبيق*، دار النهضة العربية، القاهرة.

13.محمود يونس(2007)، *اقتصاديات دولية* ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 181.

14.زينب حسين عوض الله(2005)، *الاقتصاد الدولي*، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة- جمهورية مصر العربية.

15.مأمون محمد سيد أحمد الفكي(2005)، *سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.

16.نصر الدين إبراهيم آدم عبد الله(2016)، دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات في السودان(2005-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

17.سامي عفيفي حاتم(1994)، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.